ان انه يكبر في الاولى سبعا وفي الثانية خمسا ويترأ فيهما بعد التكبير روى عن ابن عباس وقال شريك بن
عبد الله وابن ابي ليلى يكبر في الفطر في الاولى اربعا وبعد القراءة في الثانية كذلك وفي الاضحى واحدة
زايدة في كل ركعة بعد القراءة وفيها تسعة اقوال اخر ذكرها السرخسي في شرح المختصر وقال النخعي الاكبر
قد سمعت حكم ابن المنذر في التكبير انتهى ملخصا قوله فصل الاحاديث المروية في هذا الفصل
ابتدء الاول حديث عايشة كانت فيه يكبر في الحديث في الاولى سبعا وفي الثانية خمسا
استدل الشافعي رضي الله عنه بما روى انه صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الفطر والاضحى في الاولى
سبعا وفي الثانية خمسا روى ذلك عن عمرو بن عوف وعبد الله بن عمرو وعايشة وسعد القرظ
وابي واقد الليثي وعبد الرحمن بن عوف وابن عباس وابي سعيد الخدري وعبد الله بن عمر وعمرو بن العاص
اما حديث عمرو بن عوف اخرجه الترمذي وابن ماجه والدارقطني وابن عدي والبيهقي من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف
عن ابيه عن جده وكثير ضعيف قال فيه الشافعي ركن من اركان الكذب وقال ابو داود وكذا
وقال ابن حبان يروي عن ابيه عن جده نسخة موضوعة لا يحل ذكره في الكتب الا على وجه
التعجب وقال النسائي والدارقطني متروك الحديث وقال ابن معين ليس بشيء وقال ابن عدي منكر الحديث
ليس بشيء وقال عبد الله بن احمد ضرب ابي على حديثه في المسند وهو يحدث به وقال ابو زرعة واهي الحديث
فكيف تقول في حديث هذا نحسنه ليس في هذا الباب شيء اصح من هذا وهذا قال الحافظ
في تخريج الرافعي وانكر جماعة تحسين الترمذي فان تلك لا يلزم من الكلام صحة الحديث
بل المراد اصلح شيء في هذا الباب وكرروا ما يرد دون بهذا الكلام هذا المعنى فالجواب
ان الترمذي انما دل على انه اراد بالكلام المذكور صحة الحديث وكذا فهم عبد الحق فقال في
احكامه عقيب حديث كثير هو الذي في هذا الحديث ومن اعظم القرائن الدالة على قول الترمذي
بعد قوله وبه اقول قال وحديث عبد الرحمن عن عمرو عن ابيه عن جده لا اصح في هذا الباب
صحيح انتهى هكذا نقله البيهقي في السنن فان كان كذلك فهو راجع الى المجاز ويكون قوله ذلك في تقوية
قوله دل على انه اراد بالكلام الاول الصحة وان كان الضمير راجعا الى الترمذي وانه من قوله

قلت دلالة فيه على ان المجاز اراد به الصحة ولكن قول الحافظ ولذا انكر جماعة تحسين الترمذي
يدل انه لم ير به الصحة والا لقال تصحيحه فتامل واما حديث عبد الله بن عمرو فاخرجه احمد وابو داود
وابن ماجه والدارقطني والبيهقي من عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وفي روايته عن ابيه عن عبد الله بن عمرو
وصححه احمد وابن المديني والبخاري فيما حكاه الترمذي هكذا قال الحافظ في تخريج الرافعي قلت
وهذا يدل على ان الكلام المتقدم عن الترمذي من قول البخاري لا من قول الترمذي وكيف يكون صحيحا
وعبد الرحمن عبد الرحمن راويه قد تكلم فيه قال البخاري عبد الله بن عبد الرحمن بن علي بن ركب الطائفي ابو سهيل
المكي عن ابيه وجده عنده مناكير قال ابن معين صالح وقال ابو حاتم ليس بقوي ليس الحديث بابه
وعمرو بن راشد وعبد الله بن الموصل وقال النسائي ليس بذاك القوي وتكلم حديثه
انتهى وقال ابن الجوزي ضعفه انتهى وهو وان خرج له مسلم في المتابعات
عما قال صاحب الكمال فالبيهقي يتكلم فيمن هو اجل منه فمن اجيج به في الصحيح كما دل عليه
واشاله لكونهم تكلموا فيهم وان كان الكلام فيهم دون الكلام الذي في الطائفي فذا فاتك ان الضعف
وبه يظهر ان تصحيح هذا الحديث من هذا الطريق نظرا واما حديث عايشة فلفظه كان
يكبر في العيد في الاولى سبعا وفي الثانية خمسا قبل القراءة سوى تكبيرة الركوع رواه احمد
وابو داود وابن ماجه والحاكم وفيه ابن لهيعة عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عنها
وذكر الترمذي في العلل ان البخاري ضعفه قال الحافظ وفيه اضطراب عن ابن لهيعة مع ضعفه
قال مرة عن عقيل ومرة عن خالد بن يزيد وهو عند الحاكم ومرة عن يونس وهو في الاوسط
فيحتمل ان يكون سمع من الثلاثة وقيل عنه عن ابي الاسود عن عروة انتهى قلت وعلى كل حال
فمداره على ابن لهيعة وهو ضعيف الحديث لا يحتج به وذكر ابن عدي عن ابن معين قال انكر
اهل مصر احراق كتبه والسماع منه وذكر عند يحيى احراق كتبه فقال هو ضعيف قبل ان تحترق
كتبه وبعدما احترقت واما حديث ابن عمر فرواه احمد من طريق ابن لهيعة عن ابي الاسود
عن الاعرج عنه وصححه الدارقطني في العلل انه موقوف وابن لهيعة تقدم الكلام فيه